العرب
الخميس 2021/03/18
السنة 43 العدد 12003

حركة النهضة تشوش على زيارة قيس سعيد إلى ليبيا

الرئيس التونسي يجري مباحثات مثمرة مع رأسي السلطة الانتقالية الليبية

دفعت حركة النهضة الإسلامية في تونس بمحاولات في الوقت الضائع من أجل التشويش على زيارة الرئيس التونسي قيس سعيد إلى ليبيا في محاولة لإفشالها في امتداد لصراع الصلاحيات على ما يبدو بين رئيسها راشد الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان والرئيس سعيد الذي أجرى الأربعاء زيارة قصيرة لليبيا جدد فيها دعم بلاده للمسار الانتقالي هناك.

تونس – سعت حركة النهضة الإسلامية الأربعاء إلى التشويش على زيارة الرئيس التونسي قيس سعيد إلى ليبيا في محاولة لإفشالها بهدف تقويض دوره على الصعيد الخارجي على ما يبدو لاسيما في ظل الصراع على الصلاحيات مع رئيسها راشد الغنوشي الذي يرأس البرلمان أيضا.

واعتبرت أوساط سياسية تونسية أن هذه المحاولات للتشويش على زيارة الرئيس سعيد يائسة لاعتبارات عدة في مقدمتها أن هذه الزيارة حققت أهدافها حيث جدد سعيد دعمه للمسار الانتقالي في ليبيا وتم الاتفاق على دفع النشاط التجاري والاستثماري بين البلدين.

وأجرى الرئيس قيس سعيد مباحثات مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبدالحميد الدبيبة ورئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي الأربعاء خلال أول زيارة لرئيس تونسي منتخب بعد الثورة والثانية منذ 2012 وذلك على أمل إنعاش فرص التعاون الاقتصادي بين البلدين قبل أن يغادر ليبيا من مطار معيتيقة.

رافع الطبيب

النهضة تريد فرض الاصطفاف العبثي في ليبيا

واستبقت قيادات وازنة داخل النهضة تلك المباحثات بهجوم على سعيد من خلال اتهامه بدعم قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر.

ولم يتردد القيادي داخل النهضة وصهر الغنوشي رفيق عبدالسلام في القول إن "قيس سعيد للأسف وضع نفسه في الموقع الخطأ في الملف الليبي، استقبل مجلس القبائل المرتبط بحفتر وتبنى حلا سياسيا يقوم على القبلية شبيها بليوجيرغا أفغانستان، ما أثار استياء واسعا لدى الليبيين، ولازم الصمت إزاء هجوم حفتر على طرابلس العاصمة".

وسبقت هذه المحاولات تحركات قادها مسؤولون سابقون في الدولة التونسية مقربون من حركة النهضة على غرار هشام المدب الناطق السابق باسم وزارة الداخلية الذي لوح بغلق حدود بلاده مع ليبيا في حال عدم أخذ حصتها في إعادة إعمار الجارة الشرقية لتونس.

ومنذ صعوده إلى رئاسة البرلمان يعمل الغنوشي على إظهار نفسه في الخارج على أنه المتحكم في الأمور داخل تونس وأنه الرجل الأول وهو ما أثار حفيظة قيس سعيد الذي دخل معه في صراع صلاحيات.

وخرج هذا الصراع إلى العلن غداة الاتصال الهاتفي الذي جمع الغنوشي برئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج لتهنئته بنجاح قواته في السيطرة على قاعدة الوطية غربي البلاد في خطوة لاقت استهجانا داخل البلدين (تونس وليبيا).

واعتبر الباحث السياسي التونسي المختص في الشأن الليبي رافع الطبيب أن هذه المحاولات فاشلة باعتبار أن الرئيس قيس سعيد أرسل بإشارة واضحة إلى الجميع بما في ذلك حركة النهضة ورئيسها مفادها أن الملف الليبي ملف سيادي واستراتيجي، موضحا أن "هذا الملف لم يعد من اختصاصات النهضة وحلفائها في ليبيا الذين كانت النهضة تستعملهم كعصا غليظة لضرب أي نوع من العلاقات الطبيعية مع ليبيا".

وأضاف الطبيب في تصريح لـ"العرب"، أن "ما تقوم به النهضة وقياداتها في ما يخص العلاقات التونسية الليبية هو عبث، إنهم يقومون باصطفاف عبثي، لأن المشير حفتر، ومعه الجيش الليبي، لا يزال ممثلا في اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وإقليم برقة له ممثلين في السلطة الجديدة، لماذا لا يدرك هؤلاء ذلك؟ الإخوان يريدون فرض اصطفافاتهم على التونسيين في مواجهة الرئيس قيس سعيد، يكفي أن التونسيين يتضورون جوعا، وليبيا هي المتنفس الوحيد لنا".

وجاءت زيارة الرئيس سعيد بعد استلام حكومة الدبيبة مهامها إثر منحها مجلس النواب الليبي (البرلمان) الثقة بغالبية 132 صوتا من مجموع 133 لتبدأ ليبيا مرحلة انتقالية تستهدف الوصول إلى تنظيم انتخابات عامة في ديسمبر المقبل.

وفي المقابل، لم يفوت سعيد فرصة زيارته إلى ليبيا للتطرق إلى ملف الاتحاد المغاربي حيث شدد خلال المؤتمر الصحافي على أنه سيسعى لإحياء هذا التكتل وإلى إعادة عقد الاجتماعات بشأنه.

وبدا سعيد من خلال ذلك وكأنه يرد على دعوة الغنوشي التي أطلقها قبل أيام إلى إنشاء تكتل إقليمي ثلاثي يشمل تونس والجزائر وليبيا من خلال اعتماد عملة واحدة وفتح الحدود مستثنيا بذلك المغرب وموريتانيا ما خلق استياء في نواكشوط والرباط.

وفي هذا الصدد، أكد الأكاديمي والباحث التونسي علية العلاني أن إحياء الاتحاد المغاربي أمر هام وضروري لأن المكون المغاربي متنوع الثقافات واللغات وفق قوله.

وأضاف العلاني لـ"العرب" أن هذا "الاتحاد لا ينبغي أن يقتصر على تكتل ثلاثي كما اقترح السيد راشد الغنوشي، بل لابد أن يكون بأعضائه الخمسة، الخلافات بين الجزائر والمغرب لا يجب أن تمنع التعاون في المجالات الأخرى".

ويبدو أن الزيارة التي يؤديها الرئيس سعيد ستدشن مرحلة جديدة في العلاقات التونسية الليبية لاسيما على مستوى التعاون الثنائي في ظل أوضاع الاقتصاد التونسي المنهك.

وأوضح رافع الطبيب أن المستجدات في ليبيا وزيارة سعيد ستدشنان بالفعل مرحلة جديدة من العلاقات الليبية التونسية القائمة على التعاون قائلا "تونس لها الكثير ما تقدمه خلال المرحلة المقبلة لليبيا. وقد أكد قيس سعيد أولا دعمه للدبيبة ولحكومته وللسلطة الانتقالية، ثانيا ستقدم تونس خدماتها لليبيا على غرار المقاولات والإنشاءات والتعليم والصحة وتصدير المواد الغذائية وغيرها".

الأرضية مهيأة للتعاون الليبي التونسي

اعترافات سلفي مغربي تدحض مزاعم علي أعراس بشأن تعرضه للتعذيب في السجن

محمد ماموني العلوي

الرباط – دحضت اعترافات السلفي عبدالرزاق سوماح، المسؤول الرابع بحركة "المجاهدين" الإرهابية في المغرب، مزاعم أدلى بها علي أعراس المعتقل السابق على خلفية أعمال إرهابية بشأن تعرضه للتعذيب.

وفند سوماح الفيديو المفبرك الذي نشره أعراس حيث أكد على أنه ليس وحده الذي فوجئ بالمعاملة الإنسانية، بل جميع المعتقلين الذين كان يبلغ عددهم العشرين، والذين استغربوا الأجواء الحسنة التي مر فيها التحقيق، على عكس ما كان يبلغنا من إشاعات وتهويل.

وأشار إلى أن الإثباتات مسجلة والوثائق موجودة قائلا "لا داعي لتصديق مثل بعض الأكاذيب التي كانت تروج كاستعمال القرعة (القارورة) من أجل انتزاع الاعترافات، وجميع هذه التحقيقات موثقة بالمكان والزمان في محاضر الشرطة".

وكان علي أعراس الذي تم اعتقاله في وقت سابق بسبب ارتباطه بقضايا إرهابية قد لجأ إلى ترويج فيديو مفبرك يتهم خلاله رجال الأمن المغربي بممارسة التعذيب في حقه.

ويرى مراقبون وخبراء أن شهادة السلفي عبدالرزاق سوماح تكشف نجاح المقاربة الأمنية المغربية في التعاطي مع المشتبه بانتمائهم إلى جماعات إرهابية أو المورطين في ذلك.

وأكد الخبير الأمني محمد أكضيض أن شهادة سوماح تكشف مرة أخرى نجاح استراتيجية المغرب في محاربة الإرهاب قائلا "هي استراتيجية تأخذ أبعادا مختلفة منها الجانب القانوني وجانب المراجعة الفكرية لهؤلاء وفي الكثير من المرات تم العفو على بعض السلفيين الذين كانوا ينتمون إلى الفكر المتطرف والذين قاموا بمراجعات ونجحوا فيها وهم الآن مندمجون في النسيج المجتمعي ويحاربون هذا التطرف عن قناعة".

وأوضح أكضيض في تصريح لـ"العرب" أن علي أعراس حاول تصفية حسابات شخصية مع المغرب من خلال الترويج لقضية التعذيب، وتابع أن "علي أعراس وغيره، مثل الإرهابي والمعتقل السابق محمد حاجب، يروجون لقضايا التعذيب لأنهم لم يستفيدوا من امتيازات إثر خروجهم من السجن، ولم يتمكنوا من مواكبة الانتقال الديمقراطي في المغرب".

وبعد أن عمد علي أعراس وشقيقته للترويج إلى أنه تعرض للتعذيب طلبت السلطات القضائية إخضاعه إلى اختبار طبي أجراه خمسة أطباء، وأظهر عدم تعرض أعراس إلى تعذيب أو سوء معاملة.

وأثارت مزاعم أعراس، الذي استكمل عقوبته السجنية المحددة بـ12 سنة سجنا بتهمة "الانتماء إلى عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية، في إطار مشروع جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام" في أبريل الماضي، جدلا في المغرب.

ويرى الباحث في الدراسات الإسلامية محمد عبد الوهاب رفيق، السلفي السابق الملقب بأبي حفص أن مزاعم التعذيب يجب النظر إليها بموضوعية قائلا "حسب تجربتي ليس كل ادعاءات التعذيب مزاعم وتلفيق وليس أيضا كلها صادقة وصحيحة ويجب التحقق من كل حالة".

وتابع في تصريح لـ"العرب" أنه "وقف على حالات كثيرة تم فيها الادعاء بالتعذيب والزعم بأن الشخص تعرض للتعذيب بغرض الضغط على الإدارة واستجلاب تعاطف الرأي العام والجمعيات الحقوقية فيما ثبت أنهم لم يتعرضوا لذلك".

محمد عبد الوهاب رفيق

سوماح كشف نجاح استراتيجية المغرب في محاربة الإرهاب

محمد أكضيض

هناك حالات تم فيها الادعاء بالتعذيب لكسب تعاطف الحقوقيين

وأكد محمد رفيقي أنه "في ملفات السلفية التي كنت شاهدا عليها، الكثير من هؤلاء المعتقلين كانوا يعتمدون بعض الطرق والحيل لإيهام الناس بأنهم تعرضوا للتعذيب، وهناك حالة ادعاءات على غرار بوشتى الشارف (معتقل إسلامي سابق زعم أنه تعرض للتعذيب ثم تراجع عن مزاعمه) الذي كنت أعلم أنه لم يتعرض للاغتصاب داخل السجن حتى خرج من السجن واعترف بذلك".

وكان المغرب قد أقر مقاربات تستهدف الإحاطة بالمعتقلين المتهمين بتهم إرهابية من أجل قيامهم بمراجعات فكرية تفضي إلى التخلي عن تلك الأفكار المتطرفة وهي مقاربات حظيت بمتابعة كبيرة واهتمام خارجي واسع، وأفرزت هذه المراجعات عن إفراج السلطات لعدد كبير من المعتقلين.

أزمة تنظيمية تلفّ الحزب الحاكم في الجزائر عشية الانتخابات التشريعية

صابر بليدي

الجزائر – لاحت بوادر أزمة نظامية جديدة داخل حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في الجزائر، بعد تعالي العديد من الأصوات للمطالبة بتنحي الأمين العام الحالي للحزب أبوالفضل بعجي، والذهاب إلى مؤتمر جامع بغية انتخاب قيادة جديدة، تستمد شرعيتها من إرادة القواعد النضالية.

ونظم العديد من المناضلين والكوادر تجمعا احتجاجيا أمام المبنى المركزي للمطالبة بتنحية الرجل الأول في جبهة التحرير الوطني، المنبثق عن المؤتمر المنعقد خلال الصائفة الماضية، وإزاحة القيادة المرافقة له المتمثلة في أعضاء المكتب السياسي.

وجاءت الأزمة الجديدة عشية استعداد الطبقة السياسية في الجزائر لخوض غمار الانتخابات التشريعية المبكرة المقررة في الثاني عشر من جوان القادم، لتضع الحزب أمام تحدّ حقيقي لخوض الاستحقاق المذكور بأجنحة متماسكة تكفل له البقاء في صدارة القوى السياسية الفاعلة في البلاد.

ويبدو أن الحزب القوي في البلاد يعيش أزمة متجددة قد تعصف بحظوظه في الانتخابات التشريعية القادمة، لاسيما في ظل بوادر استغناء السلطة الجديدة عن القوى السياسية التقليدية لصالح تنظيمات أهلية وسياسية جديدة، الأمر الذي يعيد سيناريو الأزمات السابقة التي دأبت على تفريخ نفسها عشية كل استحقاق انتخابي.

وطفت إلى السطح تجاذبات بين الأمين العام أبوالفضل بعجي، وبين قطاع من المناضلين والكوادر المنتمين إلى هيئة اللجنة المركزية، المالكة لحصرية دعوة مؤتمر استثنائي أو تنظيم تجديد الثقة في شخص الأمين العام.

ورغم التزامه الصمت منذ انتخابه خلال الصائفة الماضية على رأس الحزب، في ظروف غامضة شابتها العديد من الشكوك، خاصة في ما يتعلق بتنظيم المؤتمر بينما كانت البلاد تعيش ذروة الإجراءات المتشددة لمواجهة وباء كورونا، بما فيها منع التجمعات السياسية والرياضية والثقافية، إلا أن خروج أبوالفضل بعجي، للأضواء مؤخرا عبر تصريحات أدلى بها لوسائل إعلام محلية لم يكن موفقا.

وأظهرت الاحتجاجات التي تم تنظيمها أمام مبنى الحزب في ضاحية حيدرة بأعالي العاصمة، أن تراكمات ترسبت خلال أشهر قليلة على سطح الحزب الحاكم سابقا في الجزائر، خاصة المواقف السياسية التي تبناها الحزب تجاه العديد من القضايا.

وتحول صمت الحزب على محتوى تقرير المؤرخ الفرنسي بنجامين ستورا، حول تسوية ملف الذاكرة بين الجزائريين والفرنسيين، وخذلان مشروع تجريم الاستعمار داخل البرلمان، فضلا عن استقبال السفير الفرنسي، إلى مادة دسمة يستثمر فيها خصوم أبوالفضل بعجي.

وكان النائب البرلماني السابق كمال بلعربي قد وجه اتهامات صريحة للأمين العام للحزب، لإجهاض مشروع قانون تجريم الاستعمار الذي تبناه العديد من برلماني الغرفة الأولى للبرلمان، ليكون ردا حاسما على قانون "تمجيد دور الجيش الفرنسي خارج حدوده" الصادر عن الجمعية الفرنسية العام 2005.

وصرح النائب بلعربي، في آخر تصريح له عبر تسجيل صوتي بثه في صفحته الرسمية، بأن "أبوالفضل بعجي هدده بنزع الغطاء الحزبي عنه، إن لم يتراجع عن الوقوف وراء مشروع قانون تمجيد الاستعمار"، بينما شدد محتجون على أن "الحزب تنازل عن رمزيته التاريخية في التعاطي مع الملفات المستجدة، لاسيما تلك ذات الصلة بالتاريخ والعلاقات مع المستعمر القديم".

لكن في المقابل ذكر أبوالفضل بعجي، بأن "النائب كمال بلعربي، لا علاقة له بالحزب وليست له أي صفة تتصل بجبهة التحرير الوطني، وأن لجنة الانضباط هي التي عزلته، ومنه فإن تصريحاته لا تلزم الحزب في شيء".

وأضاف "استقبلت 14 سفيرا لمختلف الدول التي تملك تمثيليات دبلوماسية في الجزائر، وكان من بينهم سفير فرنسا، ولا أدري أين تكمن المشكلة، فقد سبق لأمناء عامين أن قاموا بنفس الشيء".

ولفت المتحدث إلى أنه لا علاقة للحزب بمصير مشروع القانون المذكور، ولا سلطة لجبهة التحرير الوطني على مكتب رئيس الغرفة البرلمانية الذي احتفظ به إلى غاية الآن دون عرضه على المناقشة، وأن المشروع ليس وليد اليوم لكي يأخذ حصريته بعض المتاجرين بالتاريخ، فقد كانت في 2007 مبادرة مماثلة ولم يكتب لها النجاح وفق قوله.

> **كوادر نظموا تجمعا احتجاجيا أمام المبنى المركزي للحزب للمطالبة بتنحية الرجل الأول في جبهة التحرير الوطني وإزاحة القيادة المرافقة له**

ويبدو أن الحزب الحاكم سابقا على أبواب أزمة نظامية ترهن حظوظه في الانتخابات القادمة، بسبب تفكك أجنحته خاصة في ظل الضغوط التي تفرضها عملية فرز لوائح الترشيح داخل الحزب المذكور، فضلا عن إمكانية تسجيل تمردات للقواعد النضالية عن القيادة المركزية.

وذهب النائب في مجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان) محمود قيساري، إلى دعوة قيادة جبهة التحرير الوطني، إلى الإقرار بعدم المشاركة في الاستحقاق الانتخابي القادم، بغية التفرغ للمشكلات التنظيمية الداخلية، وامتصاص غضب الشارع الذي دعا إلى حل أحزاب السلطة.

تفاقم الغضب إزاء قيادة جبهة التحرير الوطني